حروف المعاني الثنائية وتعدد دلالاتها الرئيسة والثانوية

منيرة عبدالله الفريجي

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، المملكة العربية السعودية

الملخص

يناقش البحث وظيفة حروف المعاني الثنائية من خلال الجمع بين المعاني الوظيفية والشكلية لفهمها، وكيف ينظر إلى المعنى بالوقوف على دلالة حروف المعاني الثنائية وتعدد معناها الرئيس والثانوي، وكيف يعالج ويفهم تعدد المعنى للحرف الواحد. فطرح كيفية النظر إلى تعدد معاني الحروف، وتقصي الحروف الثنائيّة، مع سوق أمثلة على ذلك من القرآن الكريم والشعر الجاهلي. وكان لابدَّ من وضع تصور أولي أسير عليه في النظر إلى معاني الحرف، متناولة معنى الحرف وموقعه، وأثر المستويات الكلاميّة في استعمال المفردات مع تناول اختلاف المستويات الكلامية، وكيفية تأثيرها في معنى المفردة ونظرة علماء النحو القدماء للمعنى في ضوء اختلاف المستويات، وعرض لآراء النحاة في تعدد معاني الحروف، مع أهمية النظر إلى المعاني المتعددة للحرف الواحد في ضوء الدلالة الرئيسة للحرف والدلالات الثانوية له.

المقدمة

يذهب علماء العربية، على اختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم، إلى أن الكلام العربي ينقسم ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف، مسندهم في ذلك أن أوَّل من قال ذلك علي بن أبي طالب[1]، وصرح بهذا السيوطي[2].

وبتتبع أقوال النحاة يتضح الاختلاف في مجال تقسيم الكلم "فمنهم من راعى الأسس الشكلية، ومنهم من راعى الأسس الوظيفية، أو ما يعبر عنه النحاة المحدثون بالمعاني الوظيفية، ومنهم من جمع بين هذه وتلك"[3].

وكان لابدَّ من وضع تصور أسير عليه في النظر إلى معاني الحرف مستخدمة المنهج الوصفي؛ حتى أتمكن من البحث وفق المحورين الآتيين:

1 - تعدد المعنى للحرف وموقف العلماء منه.

2 - دلالة حروف المعاني وتعدد معناها من خلال الوقوف عند اثني عشر حرفاً من الحروف الثنائية كأمثلة إجرائية تطبيقية.

أولاً - تعدد المعنى للحرف وموقف العلماء منه

يذهب غالبية النحويين إلى أن أحد المعاني في كل حرف غالب عليه، ويكون معنى رئيساً في دلالته، حتى إنَّني وجدت أنَّ النحاة حينما يذكرون كل حرف يقدمون هذا المعنى الأكثر شيوعاً واستعمالاً، وهو الذي قد ترجع إليه بعض المعاني الأخرى عندهم، فيقولون مثلاً: إن (الباء) تفيد الإلصاق، و(على) تفيد الاستعلاء، و(من) تفيد الابتداء و(عن) تفيد المزايلة أو المجاوزة[4]، ومن ثم يضيفون إلى كل واحد من هذه المعاني عدة معان أخر قد تؤول إلى هذا المعنى، وبذلك يكون المعنى المذكور أوَّلاً كالأصل الذي ترجع إليه المعاني الأخر، أي معنى رئيس ومعانٍ ثانوية تصب في مجرى هذا المعنى الرئيس.

قال المراديُّ: "التحقيق أن معنى (اللام) في الأصل هو الاختصاص، وهو معنى لايفارقها، وقد يصحبه معان أخر، وإذا تؤصلت سائر المعاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص؛ لأنك إذا قلت: جئتك للإكرام، دلت

اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام إذا كان الإكرام سببه دون غيره، فتأمل ذلك"[5]، وقال في شأن (الباء): "رد كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه، وجعلوه معنى لايفارقها، وقد تنجر معه معانٍ أخر"[6]، وقال المالقيُّ مثل هذا القول[7]، ونقل في معاني (من): "ذهب المبرد وابن السرَّاج والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق إلى أنها لاتكون إلا لابتداء الغاية، وإن سائر المعاني التي ذكروها راجعة إلى هذا المعنى، ألا ترى أن التبعيض وهو أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية، فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أوَّل أجزائه فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية"[8].

وقد يتفرع عن الحرف الواحد معان متنوعة ومتعددة وعدَّ المراديُّ والمالقيُّ هذا الرأي هو الصحيح[9] ونجد تارةً الحرف يؤدي معناه الذي وضع له أصلاً – مع المعاني التي تؤول إليه – وتارة أخرى يؤدي المعنى الذي يَنُوبُ في الدلالة عليه مناب حرف آخر.

وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بجواز نيابة الحروف بعضها مكان بعض، وصحَّ تنوع معاني الحرف الواحد، وأن كل معنى من هذه المعاني قسم برأسه، وليس أحدها أصلاً وغيره راجع إليه، قال المراديُّ: "وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جارٍ على مذهب الكوفيين ومن وافقهم، في أن حروف الجر قد يَنُوبُ بعضها عن بعض"[10].

وقد ذهب إلى هذا الرأي أيضاً أبوعبيدة، وأكَّد تعاقب هذه الحروف بقوله: "ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن معان في مواضع شتى فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المواضع لبعض تلك"[11].

وبالمقابل نجد أن البصريين كانوا يصرون على أن ليس للحرف إلَّا معنى واحد. وقد تَرِدُ من المعاني له ما يمكن تأويله وإرجاعه إلى هذا المعنى الواحد، فهذا المعنى أصل، وقد تكون هناك فروع عليه، فـ "مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن (في) لاتكون إلَّا للظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك ردَّ بالتأويل إليه"[12].

وقال ابن عصفور لو كانت (على) أو (إلى) بمعنى (في) لساغ أن يقال (زيد إلى الكوفة) أو (زيد على الكوفة)؛ أي (في الكوفة)، فلما لم تقل العرب ذلك وجب أن يتأول ما أوهم ذلك، وهذا يشبه كلام ابن جني[13].

وقال ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا يَنُوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم، وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[14]، إن (في) ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف"[15].

وحاول ابن هشام أن يضيف قيداً ليحدد به إطلاق التناوب الذي يقول به الكوفيون، قائلاً: "قولهم: يَنُوبُ بعضُ حروف الجر عن بعضٍ وهذا أيضاً ما يتداولونه، ويستدلون به. وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم (يَنُوبُ)، وحينئذٍ يَتعذرُ استدلالهم به؛ إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لانسلم بأن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم"[16].

فخلاصة القول إن الكوفيين يقولون بتناوب الحروف في تأدية معانيها، والبصريون لايرون هذا المذهب صحيحاً، ويجزمون أن للحرف معنى واحداً يبقى يدور في أشكال مختلفة ضمن استعمالات الحرف الواحد[17].

وقد نبه ابن جني على أن مسألة تناوب الحروف تحدث خلخلة واضطراباً قائلاً: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[18]، أي مع الله. . . ، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، ولكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً

لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد وأنت تريد معه، وأن تقول زيد في الفرس، وأنت تريد عليه. . . ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش "[19].

وكان للعلماء النحويين والبلاغيين فضل في تأكيد المخالفة بين معاني الحروف المختلفة، وبيان أسرارها البلاغية والكشف عنها، فهم وحدهم انفردوا في الإشارة إلى لطائف الحروف، وسر استخدامها وبيان فائدتها، ولا يدرك هذا إلَّا من أتقن علمي المعاني والبيان والتمرين فيهما[20].

ومن العلماء من استعاض عن القول بالتناوب بين الحروف بالتضمين، قال ابن هشام: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين "[21].

وقال عنه الصبان: "إن التضمين النحوي إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين، والتضمين البياني تقدير حال تناسب الحرف "[22].

أي يراد به التوسع "في استعمال لفظ توسعاً بجعله مؤدياً معنى لفظ آخر مناسب له، فيعطى الأوَّل حكم الثاني في التعدي واللزوم "[23].

وللتضمين أنواع مختلفة؛ فمنه أن يتعدى فعل بحرف يتعدى به فعل آخر؛ لأنه تضمن معنى ذلك الفعل، ومنه إجراء اللازم مجرى المتعدي، ومنه إجراء المتعدي مجرى اللازم[24]، لكن القول بالتضمين كالقول بالتناوب، من حيث إن كلاً منهما يخفي خلفه شيئاً من عجز المفسِّر أو النحوي عن الوقوع على المعنى الفني المراد بالحرف، أو إدراك أسرار الجمال الفني في النص، فيهرب إلى القول بالتضمين أو التناوب، ويذهب البعض إلى أن مسألة التضمين لا أساس لها؛ لأنه لا دليل عليها، ولا حجة لأصحابها، وأن ما اندرج تحتها من الشواهد يؤول إلى جهة من جهتين: إما أن تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحاماً، وإما أن تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ[25].

إلا أنني أخلص إلى أن لكل حرف معنى عاماً يدور معه، وقد تنجر معه معان أخر تؤول إلى ذلك المعنى بتأويل واضح يعتمل فيه المنطق اللغوي وربما يكون القول بالتضمين أحد أشكال هذا التأويل لا أكثر، أما القول بنيابة الحروف

بعضها عن بعض في أداء معانيها فهو يصح على بعض الحروف دون غيرها، وأرى أنه من الممكن أن يكون للحرف الواحد أكثر من معنى أصيل، فقد يكون الحرف قد وضع من باب المشترك اللفظي لأكثر من معنى.

ثانياً - دلالة حروف المعاني

وجدت أن لبعض الحروف معنى رئيساً عاماً متعارفاً عليه، هذا المعنى يسمح لها بأن تُستعمل في سياقات متعددة ومتنوعة في الكلام، ومن خلال اختلاف السياقات التي يرد فيها الحرف تتلون معاني الحرف الخاصَّة، فيتحدد للحرف معنى خاص داخل كل سياق، ولا يعني هذا أن كل حرف سيكون له عدد غير منتهٍ من المعاني، تبعاً لإمكانية تنوع السياقات غير المنتهية للغة، بل يكون له مدى معين لا يخرج عنه؛ إذ يمنعه معناه العام من هذا التوسع المفتوح، فهو تلوُّنٌ محددٌ داخل السياقات المختلفة، والسياق هو الأساس في عملية تحريك المعنى وتلوينه بظلال خاصة من المعاني، فهو القوَّة الفاعلة في حركية المعنى الحرفي.

ومن خلال تتبع المعاني التي ذكرها العلماء لبعض الحروف، وجدت أنهم مختلفون في تقرير عدد المعاني التي يؤديها هذا الحرف أو ذاك؛ فمنهم من ذكر للحرف الواحد معنى واحداً فقط، ومنهم من يذكر له عشرة معانٍ، ومنهم من يذكر لحرف آخر أربعة معان، ومنهم من يوصلها إلى اثني عشر معنى، هذا الاختلاف في العدد لابد أن يخفي وراءه سبباً مباشراً ومسوغاً لما وقع فيه هؤلاء العلماء. ثم إن الاختلاف لم يكن مقتصراً على عدد المعاني فقط، بل وصل إلى تحديد أسماء تلك المعاني، فقد وجدت لبعض الحروف نوعاً من المعنى الذي يؤديه لم يُتَّفق على تسميته، وعدم استقرار العلماء على مصطلح معين لمثل ذلك المعنى يدلّ على اختلاف واضح في فهم السياق الذي ورد فيه الحرف، وعندها سماه كل منهم بما فَهِمَهُ من سياق النص الذي استدل به. والاختلاف أيضاً في تسمية المعنى الذي أداه بعض الحروف، على سبيل المثال، في بعض الآيات القرآنية التي وردَ فيها، أدى إلى اختلاف في تسمية المعنى في النص الواحد؛

فقد يُذكر أن الحرف يجوز أن يكون المعنى فيه كذا أو كذا أو كذا فيذكر ثلاثة أوجه أو أربعة أو أكثر للحرف الواحد في الآية الواحدة ولايجزم بواحد منها، وخلافهم ذلك راجع إلى تعدد في فهمهم لسياق النص القرآني، وما يحتويه من قرائن داخلية وخارجية تُؤَثِّر في توجيه المعنى إلى حدٍّ بعيد، وهذا ما أكده تصريح بعض العلماء بأن بعض الحروف موضوعٌ لقدر مشترك من المعنى الجامع بين تلك المعاني المتعددة بعد أن رَجَعُوها إلى أن الغرض الرئيس لهذا الحرف هو المعنى المشترك بينها، وهو أصل المعنى الذي وضع له هذا الحرف، وربما أشار بعضهم أيضاً إلى أن للسياق أثراً في زيادة المعاني الثانوية على الحرف.

والباحثة تتفهم حقيقة اختلاف العلماء وتباينهم في تعدد معاني كل حرف أو اقتصارهم على معنى واحد، من خلال تناوب حروف الجر فيما بينها، وتضمين الأفعال معاني أفعال أخرى تتعدى بحرف معين، مع اعتقادها بوجود معنى رئيس وثانوي أو فرعي لكل حرف تبعاً لضرورات السياق في النص الأدبي وأثناء الكلام الذي البحث بصدد دراسة أمثلة منه، وذلك أيضاً من خلال البحث عمَّا يدعمها في أقوال العلماء في تتبع معاني الحروف الثنائية التالية:

1 - (أم)

تذكر المصادر أن (أم) تكون متصلة ومنقطعة[26]، و(أم) المتصلة عاطفة[27]، وتكون منحصرة في نوعين: نوع تتقدم عليها فيه همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[28] والآخر تتقدم عليها فيه همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين، نحو: (أزيد عندك أم عمرو؟).

وسميت (متصلة)؛ لأن ما قبلها وما بعدها لايستغنى بأحدهما عن الآخر، وسميت (معادلة) لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في الأول، والاستفهام في الثاني.

أما (أم) المنقطعة وسميت منفصلة أيضاً، فتكون على ثلاثة أقسام من حيث ما يسبقها[29]:

- أن تكون مسبوقة بالخبر المحض، نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾[30].

- أن تكون مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام، نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ﴾[31]، فالهمزة هنا للإنكار، وهي بمنزلة النفي.

- أن تكون مسبوقة بغير الهمزة، نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۚ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ﴾[32] ويظهر من إشارات بعض العلماء أن (أم) نوع واحد، موضوعة لمعنى واحد، لكن السياق هو الذي فرض عليها أن تؤدي مع ذلك المعنى معنى مضافاً، قال سيبويه: "أما (أم) فلا يكون الكلام بها إلَّا استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى (أيُّهما، وأيُّهم)، وعلى أن يكون الاستفهامُ الآخِرُ منقطعاً من الأول"[33] وهذه التي يكون الاستفهام بها على معنى (أيُّهم) هي المتصلة المعادلة لهمزة التعيين، والثانية التي يكون الاستفهام بها منقطعاً عن الأول هي المنقطعة. والانقطاع عن الكلام الأول أو الاتصال معه إنما يحدده السياق الذي ترد فيه (أم). ويُفهَمُ من كلام النحاة أنَّ (أم) تشارك الهمزة في كونها حرفاً أصيلاً في الدلالة على الاستفهام؛ لذا امتنع دخول (أم) على الهمزة ولم يمتنع دخولها على غيرها، قال سيبويه في[باب تبيان (أم) لِمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على (الألف)؟] "تقول: (أمْ مَنْ تَقُول؟) (أم هل تقول؟)، ولاتقول: (أم أتقول؟)؛ وذلك لأنَّ (أم) بمنزلة (الألف)، وليست (أي، ومن، وما، ومتى) بمنزلة (الألف)، وإنما هي أسماء بمنزلة (هذا وذاك)، إلَّا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا، إذ كان هذا النحو من الكلام لايقع إلَّا في المسألة، فلما علموا أنه لايكون إلَّا كذلك استغنوا عن (الألف)"[34].

فمعنى (أم) الرئيس مكوَّن من شقين: الاستفهام والعطف، لكن في

حالات معينة قد لايسمح سياق الكلام بحمل المعنى على هذين الشقين معاً (الاستفهام والعطف) بها على ما قبله، عندها يُحَمِلهَا السياقُ معنى مضافاً إلى الاستفهام هو الإضراب، وقد يجبرها السياق على ترك معنى الاستفهام كليّاً والعدول عنه إلى معنى العطف أو الإضرَاب المحض، وقد جاء في قوله:

هَل غادَرَ الشُّعَراءُ مِن مُتَرَدَّمِ أَم هَل عَرَفتَ الدارَ بَعدَ تَوَهُّمِ[35]

فالشاعر هنا احتاج إلى جزء من دلالة (أم) وهو العطف فخلع منها دلالة الاستفهام وأبقى الجزء الآخر، وحملها على العطف مشابه جدّاً لحملها على معنى الإضراب، لكن في الإضراب فضل زيادة في الدلالة؛ ففيه ترك لمعنى العبارة المتقدمة وعدول عنها إلى معنى العبارة الجديدة، وإن كانت معطوفة عليها، أما في العطف المجرد فليس فيه عدول عن معنى العبارة المتقدمة. وهذا العدول أوعدمه إنما يحدده سياق النص العام وقرائنه المساعدة.

لقد تعامل النحاة العرب مع (أم) تعاملاً متسقاً مع فرضية المعنى الرئيس للحرف، وإن لم يصرحوا بها لكن إشاراتهم تدلّ على ذلك. فللحرف معنى رئيس عام، وهنالك معنى ثانوي يَتحرَّك في ظل المعنى العام، ونتيجة لاختلاف فهمهم للسياقات التي وردت بها (أم) اختلف تفسيرهم لمعنى هذا الحرف واختلفت تقديراتهم لمعناه؛ فقد اختلف النحاة في مسألة تقدير (أم) المنقطعة؛ فالبصريون قدَّروها بـ (بل والهمزة) مطلقاً، وقال آخرون إنها تقدر بـ (بل) مطلقاً، وكان هنالك (وسطيون) يقدرونها بـ (بل والهمزة) في أكثر أحوالها، وفي بعض الأحوال لابدَّ من تقديرها بـ (بل) وحدها[36].

ونقل المراديُّ عن أم المنقطعة: "إنها ليست عاطفة لا في مفرد ولا في جملة، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد، كقول العرب: (إنها لإبل أم شاء) قال فـ (أم) هنا لمجرد الإضراب، عاطفة مابعدها على ماقبلها، كما يكون بعد بل فإنها بمعناها، ومذهب الفارسي وابن جني أنها بمنزلة (بل) والهمزة، وأن التقدير: بل أهي شاء، وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه"[37].

وذهبت بعض المصادر إلى أن (أم) تأتي زائدة، وممن ذكر هذا القول ابن

فارس، والمرادي، وابن هشام[38]، وأهمل نقل هذا الرأي الآخرون، ومما استشهد به ابن هشام لإثبات هذا المعنى لـ (أم) هو قوله:

يا لَيتَ شِعري وَلا مَنجى مِنَ الهَرَمِ أَم هَل عَلى العَيش بَعدَ الشَيبِ مِن نَدَمِ[39]

إن آراء العلماء في إثبات هذا النوع ونفيه تميلُ إلى جانب النفي، وفي أحسن الأحوال فإنهم يقولون إنّه خاصٌّ بالشعر، وإنَّه قليل، والزيادة إما أن تكون زيادة في القالب التقليدي الذي ينبغي أن تصاغ عليه جملة ما في اللغة، وإما أن تكون زيادة لفظ من باب التوكيد، وفي النوع الأول يؤدي الحرف معناه الموضوع له ولاعلاقة لمصطلح الزيادة في البناء التركيبي على المعنى، وفي النوع الثاني يكون معنى التوكيد لتكرار اللفظ لا للحرف المكرر نفسه.

2 - (إنْ)

أشار ابن جني إلى أن لدينا صورة واحدة مشتركة لأكثر من حرف؛ أي الصورة واحدة والمعاني متعددة بقوله: "فإن قلت يكون من الحروف مايصلح من المعاني لأكثر من الواحد نحو (مِنْ) فإنها تكون: تبعيضاً وابتداء، ولاتكون نفياً ونهياً وتوكيداً، و(إن) فإنها تكون شرطاً ونفياً وتوكيداً قيل هذا إلزام يُسقطه تَأمُّله، وذلك أن (من) و (لا) و (إن) ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد؛ لأنها حروف وقعت مشتركة، كما وقعت الأسماء مشتركة نحو الصدى، . . . ، ونحوه مما اتفق لفظه واختلف معناه، وكما وقعت الأفعال مشتركة، نحو وجدت في الحزن ووجدت في الغضب ووجدت في الغنى ووجدت في الضالة ووجدت بمعنى علمت ونحو ذلك، فكذلك جاء نحو هذا في الحروف"[40]، وهكذا فإن ظاهرة المشترك اللفظي تتجسد في عدد من الحروف، منها (إنْ) مكسورة الهمزة الخفيفة، ولها أكثر من نوع، فعندنا حرف ثنائي الوضع هو (إنْ) الشرطية الجازمة، تأتي (إنْ) حرف شرط، وربما سميت جزاءً أيضاً، إذ هو شرط وجزاء فتسمى بأحدهما[41]، وهي أُم الباب في أدوات الشرط؛ لوجهين "أحدهما أنها حرف وغيرها من أدواته اسم، والأصل في إفادة المعاني الحروف، والثاني أنها تستعمل في جميع صور الشرط، . . و (إنْ) مفردة تصلح للجميع"[42]، نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾[43]".

و(إنْ) الشرطية عاملة لاختصاصها بالدخول على الفعل، وهي تقتضي تعليق جملة على أخرى "تسمى الأولى شرطاً، والثانية جزاء، ومن حقهما أن يكونا فعليتين، ويجب ذلك في الشرط، فإن كانا مضارعين جزمتهما؛ لأنها اقتضتهما فعملت فيهما"[44]، وإن كانا ماضيين حكم على موضعهما بالجزم؛لبنائهما، وقد تدخل على ماض ومضارع فيبقى الماضي مبنياً، وعندها لاتؤثر في المضارع أيضاً، فيبقى مرفوعاً؛ لأن أكثر النحاة يرون أنها إذا لم تؤثر في الذي يليها فلاتؤثر في الفعل الثاني.

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه (ويقول إن أتاه)، وقال بعضهم إنها لمَّا لم تؤثر في الأول ضعفت عن التأثير في الثاني، والكوفيون يرون أنه على حذف الفاء من الجواب ضرورة[45].

ولدينا (إنْ) المخففة من (إنَّ) الثقيلة التي هي حرف ثلاثي الوضع أصلاً، ومعناها التوكيد أو التحقيق، وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فيلزم خبرها (اللام)؛ للفرق بينها وبين النافية[46]، فمن دخولها على الاسمية قوله تعالى: ﴿وَزُخۡرُفٗاۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾[47]، وأكثر ماتدخل في الجمل الفعلية على الأفعال الناسخة الماضية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ﴾[48] وحيث وُجِدَتْ (إنْ) وبعدها اللام المفتوحة فيُحْكَم عليها بأن أصلها التشديد[49].

فـ (إنْ) الأولى الشرطية غير الثانية المخففة من الثقيلة، ومعنى تلك غير معنى هذه، ولايعني هذا تعدد المعنى لحرف واحد، بل لدينا صورة واحدة لحرفين مختلفين. إن الالتفات إلى هذا الفارق يوضح بجلاء سبب اختلاف المعنى في هذه الصور؛ فهذا الاختلاف ناتج من اختلاف الكلمات واختلاف المعنى الموضوعة له أصلاً كل واحدة من تلك الكلمات، ونتيجة لتغيير معين أصبحت صورة هذه الكلمة تشبه صورة كلمة أخرى لها معنى آخر.

ولدينا صورة ثالثة من (إنْ) وهي إن النافية حرفٌ ثنائي الوضع، إذ تكون حرفاً للنفي مثل (ما ولا و ليس)، يدخل على الجملة الاسمية والفعلية، فمن

دخولها على الاسمية قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[50]، ومن دخولها على الجملة الفعلية، قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾[51]، وكل (إنْ) بعدها (إلَّا) فهي نافية، وليس شرطاً أن تأتي (إلَّا) بعد كل (إنْ) نافية؛ إذ قد تأتي (إنْ) النافية وليس بعدها (إلَّا)[52]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾[53].

ذكرت المصادر أن من معاني (إنْ) أنها تأتي زائدة، أو قد تكون بمعنى (قد)[54]، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾[55]، ونقل عن الكوفيين أن (إنْ) قد تكون بمعنى (إذ)[56]، وزعم بعضهم أن (إنْ) قد تكون بمعنى (لو)[57]، ولكن هذه الآراء ليست معاني مطردة متفقاً عليها عند الجميع يؤديها الحرف من خلال السياق مع المعنى الرئيس، وهي تنتج من فهم معين للنص الذي وردت فيه؛لذا نرى العلماء الآخرين قد أجابوا عن هذه الأقوال ورجعوها إلى معنى (إنْ) الرئيس أو بعض أشهر معانيها الثانوية. ففضلاً عن أهمية السياق في تحديد المعاني الثانوية التي قد يحملها الحرف والكلمة عموماً، فللسياق الفضل الأكبر في تحديد كون الكلمة من المشترك اللفظي أو لا، وتشخيص دلالتها الدقيقة، وتبقى (إنْ) تدور بين ثلاثة أنواع: الشرطية والمخففة والنافية. إنَّ مقدرة الكلمات على أداء وظيفتها لاتتأثر بحال من الأحوال بعدد المعاني المختلفة التي قُدِّر لها أن تحملها، إذ إن بعض الكلمات تستطيع أن تقوم بعشرات الوظائف بسهولة ويسر، ولاتتمكن هذه الكلمات من فعل ذلك إلَّا إذا كانت داخل سياق النص الذي يحدد مسارات المعاني الخاصة لهذه الكلمات بما يدفع عنها الغموض ويجعلها قادرة على إيصال الأفكار البشرية من خلال عملية التخاطب اللغوي[58].

3 - (أنْ)

وهذا الحرف من المشترك اللفظي أيضاً؛ فـ (أنْ) المفتوحة الهمزة الخفيفة، شكل يضم تحته أكثر من نوع من الحروف، فمنها:

(أنْ) المصدرية، إذ تكون (أنْ) موصولاً حرفيّاً، تؤول هي والفعل الذي تدخل عليه بمصدر، ومعناها بصلتها، والفعل بعدها صلة لها، وهي ثنائية في أصل الوضع[59]وتدخل على الفعل المتصرف، فإن كان الفعل مضارعاً كانت ناصبة له بشروط وضوابط يجب أن تتحقق[60]، وتخلصه للاستقبال كـ (السين وسوف)، وقد تقع معه في أحد موضعين:[61]

أحدهما: في الابتداء، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾[62] والآخر: بعد لفظ دالٍّ على معنى غير اليقين، وعندها تكون في موضع رفع أو نصب أو خفض، وذلك بحسب العامل المؤثر فيها، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[63].

وهناك **(أنْ) المخففة من الثقيلة**، وهذا النوع ثلاثي في أصل وضعه، (أنَّ)، ولما خفف صار من حرفين، و (أنْ) هذه "لاتقع إلا بعد فعل التحقيق، كالعلم وما يؤدي معناه، كالتبيِّن، والتَّيقن والانكشاف، والظهور، والنظر الفكري، والإيحاء، والنداء، ونحو ذلك، أو بعد فعل الظن، بتأويل أن يكون ظنّاً غالباً متأخياً للعلم"[64]، وتنصب الاسم وترفع الخبر كأصلها، "ويسمي النحاة الحروف التي بعد (أن) المخففة حروف التعويض؛ لأنها كالعوض من إحدى نوني (أنَّ)"[65]، ولايجوز إفراد خبرها، إلَّا إذا ذكر الاسم، فيجوز الوجهان، كما جاء في قوله:

بِـأَنْـكَ رَبِـيـعٌ وَغـيـثٌ مَـرِيـعٌ وَأَنْكَ هُـنَـاكَ تَـكُـون الثّـمَـالا[66]

و(أن) المخففة تختلف عن (أنْ) في النوع الأول، فهذه ثلاثية وتلك ثنائية مصدرية.

وهناك أيضاً **(أنْ) المفسرة**؛ فقد تكون (أنْ) بمعنى (أي) التفسيرية[67].

إن الكلام عن المعنى الرئيس والثانوي للحروف يساعد على الجمع بين أقوال العلماء في شأن (أنْ) التفسيرية، وإن التأمل في الشروط التي وضعها القائلون بهذا النوع يقودني للقول: إنَّ (أنْ) المفسرة هي (أنْ) المصدرية نفسها لكنها لم تدخل على الفعل مباشرة وإنما دخلت على جملة، وأثَّر السياق في

توجيه معناها. فمعنى (أنْ) العام هو المصدرية، ولكن لكل مصدر من المصادر التي يُكَوِّنها هذا الحرف مع الأفعال المختلفة التي يدخل عليها معنى خاصاً به. فقد فُهِمَ من (أنْ) معنى الشرطية والمجازاة، وذهب إليه الكوفيون في نحو قولهم: (أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ) وكذلك فهم بعض النحاة من (أنْ) معنى (لا) النافية[68]، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[69]، أي لايؤتى أحد مثل ما أوتيتم، قال المراديُّ: "والصحيح أنها لاتفيد النفي، و (أنْ) في الآية مصدرية"[70]، وهذا الفهم كسابقه فهم خاص لمعنى ثانوي لعالم أو لبعض العلماء، يفترض أن لايذكر مع المعاني الثانوية المطردة مثل التفسيرية.

لـ (أنْ) الثنائية الوضع معنى عام رئيس هو المصدرية، ولهذا المصدر المتكون منها ومن الفعل الداخلة عليه معان خاصة كثيرة يحددها الفعل وسياق النص، وقد يكون لها معنى ثانوي متعارف الاستعمال عند دخولها على بعض الجمل فتصير أقرب إلى تفسير معنى الجملة أو تفسير معنى أمر مقدَّر يُفهَم من الجملة الداخلة عليها. وبهذا يكون هذا الحرف متسقاً مع القول بالمعنى الرئيس والمعاني الثانوية.

4 - (أو)

(أو) حرف من حروف العطف، تعطف مفرداً على مفرد، وجملة على جملة، مذهب جمهور النحاة أنَّه يُشرِكُ في الإعراب لا في المعنى؛ ففي: (قامَ زيد أو عمرو)، يكون الفعل واقعاً من أحدهما، قال آخرون بإشراكها في الإعراب والمعنى؛إذ إن مابعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله، ففي: (قام زيد أو عمرو)، يكون كل من الشخصين مشكوكاً في قيامه[71] وجليٌّ للعيان أن كلاً من القولين صحيح لاختلاف الجهة التي قيل كل منهما فيها؛ فمذهب الجمهور منظور فيه القائم بالعمل وهو شخص واحد لاغير، وأصحاب القول الآخر نظروا إلى تشخيص القائم بالعمل، فكان الشك مشتركاً بين زيد وعمرو.

كثرت المعاني التي نسبت إلى (أو)، حتى أوصلها بعضهم إلى اثني عشر

معنىً، من أهمها التخيير[72] نحو قولهم (كل سمكاً أو اشربْ لبناً)؛ أي افعل أحدهما. ومثله الإباحة، نحو قولهم: (ادرس النحو أو العروض)، والشك، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[73]، ويقابل هذا المعنى الإبهام[74].

ومن المعاني التي نسبت إليها أيضاً الجمع المطلق وهو معنى (الواو) قال به الكوفيون والأخفش والجرميُّ[75]، وخرجوا بعض الآيات على هذا المعنى، منها قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[76]، ونسب إليها معنى (بل)[77]، ومعنى التقسيم أو التفريق أو التفصيل[78]، وربما نُسِبَ إليها معنى (إلَّا) في الاستثناء[79]، أو معنى (إلى) أو غيرها من المعاني[80].

إن تعدد المعاني التي نسبت إلى (أو) وكثرتها لايخرجها عن معناها الأصلي الذي وضعت له، وهو معناها الرئيس. قال المراديُّ: "إن (أو) موضوعة لقدر مشترك بين المعاني الخمسة المتقدمة، وهو أنَّها موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وإنما فهمت هذه المعاني من القرائن"[81]، والمعاني الخمسة التي يشير إليها هي (الشك والإبهام، والتخيير والإباحة، والتفصيل) والقدر المشترك من المعنى الذي يجمع هذه المعاني هو نفسه الذي أشار إليه ابن يعيش من أن الحكم المذكور في الجملة المسند بها هو لأحد الاسمين المذكورين لا لواحد بعينه، والقرائن التي يقصدها هي التي أشار إلى بعضها الرضي في نصه المتقدم. نلحظ أن الحرف (أو) له معنى عام يتلون من خلال السياق الذي يرد فيه بألوان خاصة من المعاني.

5 - (بَلْ)

من الهوامل، ومعناها الرئيس الذي لايفارقه الإضراب، ويقع بعدها مفرد، وجملة، وقد ينضم إلى الإضراب معانٍ أُخر[82]، يساعدُ عليها السياقُ:

يكون **الإضراب للإبطال**، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَل عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[83]، والمعنى أضرب لإبطال قول الكافرين فقرر أنهم عبادٌ مُكرَمُون.

ويكون **الإضرَاب للانتقال**، من غرض إلى آخر، بمعنى آخر ترك الشيء، والأخذ في غيره، من غير إبطال، وأكثر مَجيئها في القرآن من هذا النوع[84]، كقوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾[85]. وقيل عند دخول (بل) على الجملة فهي حرفُ ابتداءٍ لا عطف، على أصح القولين[86].

هذه المعاني الملحوظة هنا هي أسباب الإضراب وليست غاياته، فقد يصاحب أحد هذه المعاني الأربعة الأخيرة معنى الإضراب إذا كان بعد (بل) جملة، وليس الأمر مقصوراً على المعنيين اللذين ذكرا أولاً، بل الأكثر فيها مع الجمل أن يلحظ غاية الإضراب، والأكثر هنا أن يلحظ سبب الإضراب. وجليٌّ للعيان أنه إذا تحقق المعنى الخاص مع المعنى العام كان للسياق أثره الكبير فيه، فمن خلال السياق إذا عرف أن المتكلم ذكر جملةً لقائل ما وأضرب عنها بغية إبطالها، فقد أضيف إلى (بل) معنى آخر، وإذا عرف أنه كان ناسياً أو مخطئاً فقد أضيف معنى خاص لـ (بل). وتكون (بل) عاطفة عند دخولها على المفرد. إن في هذا الحرف دليلاً قوياً يؤيد القول بالمعنى الرئيس والمعاني الثانوية للحرف، فمعناه الرئيس الإضراب، وقد يلحظ معه الغاية منه أو سببه، أو يلحظ معه ملاحظ أخرى، فيضاف هذا الجزء من المعنى إلى المعنى الرئيس، وكل هذا لايكون إلَّا داخل السياق.

6 - (عَنْ)

ذكرت المصادر أن (عن) تأتي في الكلام على أحد ثلاثة أوجه هي:

الوجه الأول: تكون فيه (عن) حرف جر، وذكروا له معنى أو معاني، ومجمل هذه المعاني التي ذكرت له في المصادر المختلفة عشرة[87]أولها وأهمها معنى **المجاوزة**، نحو قولهم: (سافرت عن البلد).

الوجه الثاني[88] تكون فيه (عن) حرفاً مصدرياً، وذلك في لغة بني تميم خاصّة، يقولون: أعجبني عن تفعل، يريدون (أن تفعل)، وعليه قوله:

أَعَن تَرَسَّمتَ مِن خَرقاءَ مَنزِلَةً ماءُ الصَّبابَةِ مِن عَينَيكَ مَسجومُ[89]

يريد: أأن ترسَّمت الدار؛ أي: تأملتها، ومثل هذا يفعلون في (أنَّ) فيقولون: أشهد عنَّ محمداً رسول الله، وهذه هي عنعنة تميم.

الوجه الثالث: وتكون فيه (عن) اسماً ومعناه (جانب)، قال ابن يعيش: "والفرق بينها إذا كانت اسماً وإذا كانت حرفاً: أنه متى اعتقد فيها الاسمية، فأدخل عليها حرف الجر، وقيل جلست من عن يمينه، كانت بمعنى الناحية، ودلَّت على معنى في نفسها، وهو المكان، كأنك قلت جلست من ناحية يمينه ومكانه، وإذا لم تدخل عليها من فإنها تفيد أن اليمين موضع لجلوسك...، وإذا كانت اسماً كانت هي الموضع"[90]. إن ما أشار إليه ابن يعيش ملحظ دقيق في التمييز بين (عن) إن أردناها اسماً أو حرفاً، والفيصل في ذاك هو مقصد المتكلم عند نطقه الجملة، فعلى أيِّ المعنيين أراد أنْ تتحدَّد هوية (عن)، والمتلقي للنص قد يُدركُ مقصد المتكلم من خلال القرائن.

أي إن لكل حرف معنى عاماً لا يفارقه، وقد يكون هذا المعنى قابلاً للتلون بمعان ثانوية تبعاً للسياق الذي يرد فيه الحرف؛ فالبصريون كانوا متمسكين بالمعنى العام، الذي لا يفارق الحرف، والذي يمكن رَجْعُ المعاني التي ذكرها غيرهم إليه، والكوفيون كانوا ينظرون إلى الخصوصية في المعاني الثانوية التي هي فروع على المعنى الأصلي. إن المعاني التي ذكرها الكوفيون لم تكن معاني مطردة في الاستعمال، فلكل معنى ذُكر شاهد أو اثنان من الآيات القرآنية أو الأبيات الشعرية، وأعني بعدم الاطراد أن الحرف خارج ذاك السياق لايؤدي ذلك المعنى الذي أشاروا له، وإنما هو يؤدي ذلك المعنى داخل النص الخاص الذي ورد فيه. قال المراديُّ عنها: "إن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون، ومن وافقهم، كالقتبي، وابن مالك, قال بعض النحويين: وهذا الذي ذهب الكوفيون إليه باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتأوَّل جميع ما ذكروه، مما خالف معنى المجاوزة" [91]، أقول إن معنى إبطال قول الكوفيين في معاني (عن) يكون صحيحاً إذا أريد به أن (عن) لها معان متعددة منفصلة بعضها عن بعض؛ أي حالها حال الاسم المشترك الموضوع لأكثر من معنى، أما إذا حمل كلام

الكوفيين على أن للحرف معاني ثانوية مضافة إلى معناه الرئيس، يضفيها عليه السياق، فعندها يكون كلامهم متسقاً مع القول بالمعنى الرئيس والمعنى الثانوي للحرف.

7 - (في)

من حروف الجر؛ لإفادة معنى الظرفية والوعاء، وربما سماه بعضهم (التضمُّن)[92]، ولا يثبت البصريون له غير هذا المعنى[93]، وحقيقة الظرفية هي الاستقرار والتمَكُّن، فالظرف مُستقرٌّ لما يحتويه، ومتمكن منه، والظرفية تكون حقيقية، وعندها قد تكون زمانية أو مكانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾[94]، أو مجازاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[95]، وقد أثبت لها الكوفيون عدداً آخر من المعاني، وبهذا يكون مثلها مثل (عن) و (أو)؛ إذ اختلف في عدد تلك المعاني المنسوبة إليها حتى أوصلها بعضهم إلى عشرة معان[96]، واختلف أيضاً في تسمية المعنى الذي أدته في بعض مواضع استعمالها.

إن القدر المشترك من المعنى هو الذي يدور في خلد العلماء والمفسرين، وهو المعنى الرئيس للحرف، الموضوع له أصلاً، أما هذه الزيادات التي هي معان ثانوية فتفهم بمساعدة القرائن والسياق العام للنص، وهنالك من العلماء من صرَّح بأنها لاتفيد سوى معنى واحد، وأن بقية المعاني راجعة إلى ذلك المعنى الرئيس، وأن هذا الاستعمال في المعاني الأخرى يكون على نحو الاتساع[97]، وبشيء من التأويل ترجع إلى المعنى الرئيس، قال المالقيُّ عن (في): إنها "تجيء بمعنى حروف أخر، إذا حققت رجع معناها إليها"[98]، وقال المراديُّ: "مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن (في) لا تكون إلَّا ظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك رُدَّ بالتأويل إليه"[99]، وفي تصريحاتهم تأييد لفرضية المعنى الرئيس والمعاني الثانوية للحرف، إلَّا أن القول بعودة المعنى إلى الظرفية عن طريق التأويل قد يفقد بعض النصوص حيويتها، وقد يكون في

التأويل تكلفٌ وتعسفٌ وهذا ما استشعره الإربليُّ[100] ومن المعاني التي قيل إن (في) تأتي بها معنى المصاحبة أي معنى (مع)[101] كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ﴾[102]. ومن المعاني الشهيرة التي قيل إن (في) يأتي لها معنى التعليل والسببية[103]. إن المعنى الرئيس لهذا الحرف هو الظرفية بما تدل عليه من استقرار الشيء فيها وكونها مستودعاً له، ويمكن هذا الحرف أن يُحمَّلَ بعض الدلالات السياقية زيادة على معناه الأصلي، وذلك تبعاً لمقدرة منشئ النص على ذلك.

إن المعنى الثانوي الذي يؤديه الحرف ليس هو معنى آخر منفصلاً للحرف نفسه، بل هو قدر مضاف من المعنى إلى المعنى الأصلي للحرف؛ إذ المعنى الرئيس يبقى ملحوظاً، هنا مع المعنى الثانوي بقدر تختلف قوَّته بحسب حاجة منشئ النص إلى إبرازه أو إخفائه.

8 - (قد)

اختص هذا الحرف بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس، وهو معه كالجزء فلاينفصل عنه بشيء، أما معناه فجملة ما تناقله النحويون خمسة معان هي: (التوقُّع والتقريب والتقليل والتكثير والتحقيق)، لكنهم اختلفوا في تشخيص المعنى الرئيس لهذا الحرف؛ فمنهم من قال التَّوقُّع[104]، ومنهم من قال التحقيق[105]، ومنهم من قال التقريب[106]، ومن خلال متابعتي المتأنية لما قيل في هذا الحرف وجدت كلام المالقيّ أدقَّ من غيره في تشخيص المعنى الرئيس لهذا الحرف إذ يقول: "(قدْ) حرفُ إخبارٍ إلَّا أنها أبداً تلزمُ الفعلَ ماضياً أو مضارعاً، فتكون مع الماضي حرفَ تحقيقٍ...، وتكون للتحقيق معه وهو قليل، كقوله:

وَقَد أَغتَدي وَالطَّيرُ في وُكُناتِها بِمُنجَرِدٍ قَيدِ الأَوابِدِ هَيكَلِ[107]

وقد تكون تقليلاً وهو أيضاً قليل، كقوله:

قَد أَترُكُ القِرنَ مُصفَرّاً أَنامِلُهُ كَأَنَّ أَثوابَهُ مُجَّت بِفِرصادِ[108]

والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها؛ فهو الخاص بها الذي تبقى به"[109]،

ومن ثم فهنالك معان ثانوية يضفيها عليه السياق، فإن ورد مع الماضي أفاد التحقيق، وإن ورد مع المضارع فكثيراً ما يكون للتوقع، وقد يكون للتحقيق، وهنالك معنى آخر قد يشير إليه هذا الحرف هو التقليل.

وقد وصف المالقيُّ دلالة (قد) على التكثير بأنه معنى غريب[110]. إن (قد) عندما يُحمِّلها السياق قدراً مضافاً من المعنى إلى معناها الرئيس، وهو الدلالة على التكثير؛ تبقى تدل على معناها الرئيس الذي هو الإخبار، فهي في تلك النصوص تخبر عن تكثير وقوع الشيء من الفاعل، لكن دلالة التكثير لم تستفد من الحرف وحده.

واستعمال هذا المعنى ليس قليلاً عند الشعراء، وخير شاهد على هذا قوله:

قَد طالَما لَبِسَ الحَديدَ فَإِنَّما صَدَأُ الحَديدِ بِجِلدِهِ لَم يُغسَلِ[111]

معنى التكثير الثانوي قد يفهم هنا من (طالما) فهي التي دلَّت على كثرة مزاولة الفاعل للبس الحديد، ومن قرائن خارجية أيضاً هي سيرة عنترة العامة وكثرة ممارسته للحرب تفرض عليه لبس الدروع كثيراً، وهكذا يبقى السياق مؤثراً كبيراً في إعطاء بعض الحروف صبغات من المعاني الثانوية زيادة على معانيها الرئيسة.

9 - (كَيْ)

نقلت المصادر أن (كي) تكون:

حرفاً **جاراً** بمنزلة لام التعليل في المعنى والعمل، فهي تدلّ على العلَّة والغرض، وهذه هي الداخلة على:[112]

(ما) الاستفهامية، كما في قولهم: (كَيمَهْ) بمعنى (لمه؟).

(ما) المصدرية كما في قوله:

إِذا أَنتَ لَمْ تَنفَعْ فَضُرَّ فَإِنَما يُرَجَّى الفَتَى كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ[113]

وقيل (ما) في هذا البيت كافة.

وعلى (أن) المصدرية المضمرة، نحو قولهم: جئتك كي تكرمني، إذا قدَّرت النصب بـ (أنْ). وتكون (كي) حرفاً مصدرياً بمنزلة (أن) المصدرية في المعنى والعمل[114]، وذلك إذا دخلت عليها (اللام)، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾[115]، فهي هنا ليست حرف تعليل، وإلَّا لما صحَّ دخول لام التعليل عليها، إنها هنا مصدرية ناصبة.

أكثر ما استعمل هذا الحرف مقترناً بـ (اللام)، كقول زهير:

سَعى بَعدَهُم قَومٌ لِكَي يُدرِكوهُمُ فَلَم يَفعَلوا وَلَم يُليموا وَلَم يَألوا[116]

ومن استعمالها مقترنة باللام قوله:

لِكَي ما يَكونَ السَندَرِيُّ نَديدَتي وَأَجعَلَ أَقواماً عُموماً عَماعِما[117]

قال أبوعلي الفارسيّ: "فـ (كي) بعد اللام لايخلو من أن يكون ناصباً للفعل بنفسه، أو بإضمار حرف، فلايجوز أن يكون بإضمار حرفٍ؛ لأنَّ الحرف إنَّما يُضمرُ بعدها إذا كانت داخلة على الاسم كلام الجر...، فإذا لم يجز أن يكون (كي) في قولك: جئت لكي تفعل وفي قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾[118]، التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) ثَبُتَ أنَّها هي الناصبة للفعل بنفسها"[119]، قاعدة عدم جواز دخول حرف جر على حرف آخر كانت ستخرق هنا إذا ما قيل بأن النصب بحرف مقدر؛ لذا رفض هذا القول أبوعلي وغيره من النحاة، وأقروا بأنها هنا مصدريَّة ناصبة.

وعندما جاءت (كي) وحدها من غير اللام برز الخلاف بين العلماء، فمنهم من قال: إنها المصدرية نفسها، وإن الفعل بعدها منصوب بها، ومنهم من قال: إنها جارّة بدل اللام، والنصب بـ (أن) مضمرة بعدها، وهي تفيد التعليل[120]، وأعتقد أنَّ الذي دفعهم لهذا القول رسوخُ معنى التعليل فيها؛ لقربها المستمر من اللام واقترانها الدائم بها. ويؤيد صحة كونها مصدرية: "حلول (أن) محلها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل"[121].

إن معنى المصدرية واضح في:

فقُلتُ لَها أَيُّ القَبائِلِ تُنسَبى لَعَلِّي بَينَ النَّاسِ في الشِّعرِ كَي أُسَل[122]

وكذلك صرَّح بعض العلماء بأنها جاءت مصدرية في قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ﴾[123][124]، فهي مصدرية وإن كانت غير مقترنة باللام.

إن (كي) حرف ناصب كما قال الكوفيون، وقد اكتسب معنى التعليل نتيجة استعماله مقترناً باللام كثيراً، وأصبح التعليل من ظلال معناه العام ولايكاد يفارقه، إذ كان في أكثر استعماله في الشعر والقرآن مقترناً باللام التي تفيد التعليل.

10 - (مِنْ)

في الوقت الذي ذكر فيه بعض النحاة لـ (مِن) معنى واحداً لاتفارقه هو ابتداء الغاية[125]، وجدت من كثَّرَ المعاني التي نسبت لهذا الحرف حتى أوصلوها إلى خمسة عشر معنى، منها التبعيض نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾[126]، وبيان الجنس نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ﴾[127]، ومنها التعليل كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾[128]، والبدل نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِۚ﴾[129]، و (من) من الحروف التي كثر التناوب فيها، فكانت تتناوب مع حروف أخرى فتأتي بدلاً منها؛ فقد قيل إنها استعملت بمعنى (عن) كما في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم﴾[130]، واستعملت بمعنى (في) نحو ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[131]، وكذلك استعملت مكان (الباء) و (على)، واستعملت موافقة لـ (عند) وغير هذه من المعاني[132].

ويتبيَّن من كلام المراديّ وابن يعيش وغيرهما أن (من) حرف كثير الاستعمال في لغة العرب، ومع أن هذا الرأي – عودة معاني (من) إلى معنى واحد – قد أيَّده كبار النحويين هناك رأي آخر، ربما كان يميل إليه سيبويه وآخرون؛ فمعنى قولنا: (أخذت من المال) عند هؤلاء أخذت بعضه، فـ (من) عند سيبويه تكون للتبعيض مجردة من الابتداء[133]؛ أي إن معناها قسمٌ برأسه، وهنا نعود فنتذكر كلام ابن جنيٍّ الذي يقول فيه: "فإن قلت يكون من الحروف

مايصلح من المعاني لأكثر من الواحد نحو (مِنْ) فإنها تكون: تبعيضاً وابتداء، ولاتكون: نفياً ونهياً وتوكيداً، و (إن) فإنها تكون شرطاً ونفياً وتوكيداً. قيل هذا إلزام يُسقطه تَأمُّله؛ وذلك أن (من) و (لا) و (إن) ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد؛ لأنها حروف وقعت مشتركة، كما وقعت الأسماء مشتركة. . . ، وقعت الأفعال مشتركة. . . ، فكذلك جاء نحو هذا في الحروف"[134] فـ (من) عند ابن جنيّ من المشترك في اللغة وضعت لأكثر من معنى، وهي عنده لمعنيين رئيسين هما (ابتداء الغاية والتبعيض)، وهذا ما صرح به عند حديثه عن (من) قائلاً: "فمعنى (من) الابتداء كقولك: (سرت من البصرة إلى الكوفة)؛ أي ابتدأت السير من البصرة، وتكون تبعيضاً، كقولك أخذت من المال أي بعضه، وشربت من الماء أي بعضه، وتكون زائدة. . "[135]. خلاصة هذا الكلام أن أمامي مذهبين مذهب لسيبويه وابن جني يرى أن (من) من الكلمات المشتركة في لغة العرب، ولها معنيان رئيسان وضعت لكل منهما، هما معنى (الابتداء) ومعنى (التبعيض)، ومذهب آخر يلتزمه المبرد وكبار النحويين الآخرين، ويرجعون فيه معاني (من) المتعددة إلى معنى واحد أصيل هو معنى (ابتداء الغاية)، وكل من القولين يمثل دليلاً داعماً لفرضية المعنى الرئيس للحرف والمعاني السياقية أو الثانوية، ولكني في مجال التحقيق والتطبيق أميلُ إلى الأخذ برأي سيبويه وابن جني في أن للحرف معنيين مركزيين يمثل كل منهما معنى لصورة من صورتين لـ (من)، إذ قد يكون في محاولة رَجْع المبرد معنى التبعيض إلى معنى الابتداء ليٌّ لعنق النص وتحميله ما فوق طاقته، وليست بي حاجة إلى تأويل يُخرِجُ اللغةَ عن بساطتها المتعارفةِ وسماتها المعهودة.

وهذا يقودني إلى شيء مهم؛ ذلك أن الكلمات الكثيرة الاستعمال في اللغة يجب أن تكون واضحة المعنى ولا يكتنفها الغموض؛ لأن الغموض مع كثرة الاستعمال لابدَّ من أن يولد لبساً في المعنى، وهذا ما تبتعد اللغة عنه دوماً، فكيف تسنى لـ (من) أن تؤدي عدداً كبيراً من المعاني؟ في محاولة الجواب عن هذا السؤال يمكنني القول: إن كون هذا الحرف من المشترك اللفظي ساعده على توليد معان ثانوية أكثر من غيره من الحروف؛ فكلُّ أصل من الأصلين يُكوِّن

له عدداً من المعاني الثانوية التي تتلون تبعاً لطبيعة استعمال المفردة داخل النص، وما يحيط بها من ظروف، والفاصل المُعين في تحديد المعنى الدقيق وطبيعته هو السياق، فهو يمثل صمام الأمان للمعنى، ولولاه لكان التشابه الموجود في أشكال الكلمات المشتركة يولد لبساً كبيراً بين مفردات اللغة، فالسياق يجعل الغموض الناتج من الاشتراك اللفظي سطحياً، ولا يقف عائقاً في عملية التخاطب اللغوي بين البشر[136].

اختلف النحويون في معنى (من) في قولنا (زيد أفضل من عمرو)، فسيبويه كان يذهب إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من معنى التبعيض، وكأنَّه يُحمِّل (من) معنى مضافاً إلى معناها الرئيس فيقول: "كذلك (هو أفضل من زيدٍ) إنما أراد أن يُفضِّله على بعض ولايُعمُّ، وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه، أو سَفَل منه في قولك: شرٌّ من زيد"[137].

وقيل إن (من) تأتي مرادفة لمعنى (الباء) نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[138].

ومن المعاني التي جاءت بها (من) معنى الاستعلاء وهو معنى مضاف إلى المعنى الرئيس للحرف. ويبقى الحال في بقية المعاني التي نسبت لـ (من) مثل هذا يفهم بعض المفسرين أو اللغويين معنى معيناً من الحرف تبعاً لعوامل يمليها السياق القرآني وملابسات تفسير النص فيضفي على هذا الحرف معنى إضافياً مع معناه الرئيس يستشعره قوم فيتذوقونه ويغفل عنه آخرون فيفوتهم.

11 - (هَلْ)

لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور، ودون التصديق السلبي، نحو: (هل قام زيدٌ؟) و (هل زيدٌ قائمٌ؟) ولمَّا كانت لاتختص بأحد القبيلين كانت من الحروف الهوامل[139]، وقد ذكرت لها المصادر مع هذا المعنى معاني أخر.

وضعت الكلمات ابتداءً لتدل كل واحدة منهن على معنى معين، فـ (هل) قد وضعت لتدلَّ على الاستفهام التصديقي الموجب، وصارت مختصَّة به،

واستعملت في لغة الحياة اليومية بهذا المعنى الفصيح المشترك ونميِّز بين كل منهما، لنكون أكثر إنصافاً للغتنا، وأكثر حفاظاً على مقوماتها.

إن ما قرره النحاة من أن أصل الوضع في (هل)، أنَّها حرف للاستفهام التصديقي الموجب، غفلوا عنه عندما صاروا إلى تطبيق هذا المعنى على ما وجدوه من استعمالاتها في القرآن والشعر، وصاروا في شبه حيرة من أمرهم، فمنهم من قال إنها لاتأتي أبداً بمعنى (قد)، ومنهم من قال إنها أبداً بمعنى قد، وهذان القولان هما حدَّا الإفراط والتفريط في معنى هذا الحرف، ومنهم من قال إن لها معاني أخر تدلَّ عليها، فضلاً عن معناها الأصلي الذي وضعت له. إن الاستعمال المجازي لـ (هل) في الشعر أو القرآن لابدَّ أنه يخرج به إلى أغراض متعددة، وهذه الأغراض تعتمد بشكل كبير جداً على السياق التي ترد فيه، والسياق هو الذي سيمنح الحرف داخله دلالات خاصة، ومعاني إضافية لا يتمكن من تأديتها خارجه، وقد استعمل هذا الحرف (هل) الذي معناه العام الاستفهام التصديقي الموجب لإفادة معان مختلفة وذلك عن طريق الاستعمال المجازي للاستفهام. إن الاستعمال المجازي للحرف هو من إفرازات السياق العام للنص الذي يرد فيه ذلك الحرف. ومن المعاني المجازية له التحقيق، إذ ذكرت بعض المصادر أن (هل) تأتي بمعنى (قد)، فجعلت هذا المعنى قسيماً لاستعمالها الأصلي الذي وضعت له[140]، وأشهر ما استشهد به لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[141]، وقوله:

سائِل فَوارِسَ يَربوعٍ بِشِدَّتِنا أَهَل رَأَونا بِسَفح القاعِ ذي الأَكَمِ[142]

وقد تأتي (هل) بمعنى النفي إذ قد يخرج الاستفهام بـ (هل) إلى الإنكار ومن أهم معاني الإنكار النفي، نحو قولنا: (أتقول زيد مريض)[143]وقوله:

هَلِ النَفسُ إِلَّا مُتعَةٌ مُستَعارَةٌ تُعارُ فَتَأتي رَبَّها فَرطَ أَشهُرِ[144]

وقد يخرج بها السياق إلى جهة معان مجازية أخرى، منها التوبيخ والتقرير، فيكون معناها المستلُّ منها معنى (ليس) أو معنى (لا) النافية، وكانت هذه الطريقة شائعة في أشعار أصحاب المعلقات، منها قوله:

أَلَا عِم صَباحاً أَيُّها الطَلَلُ البالي

وَهَل يَعِمَن إِلّا سَعيدٌ مُخَلَّدٌ

وَهَل يَعِمَن مَن كانَ أَحدَثُ عَهدِهِ[145]

الاستفهام الإنكاري في البيت الأول يجعلني أفهم من (هل) معنى (لا) النافية؛ أي: (ولايعمن من كان في العصر الخالي)، أما في البيت الثاني فتُوَظَّفُ (هل) فيه لتُعطيَ معنى (ما) النافية ومن ثم تفيد هي و (إلّا) الواردة معها معنى الحصر والقصر، أما في البيت الثالث فتعود لتعطي معنى (لا)؛ أي: (ولايعمن من كان أحدث)، فالحرف واحد (هل) لكن الاستفهام وظَّفه لإفادةِ معان متعددة.

وهنالك بعض المواضع استعملت فيها (هل) في استفهام مجازي يراد به معنى الأمر أو النهي[146]، منها قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**﴾[147]؛ أي: انتهوا. إن المعنى الذي خرجت له (هل) ما كانت لتؤديه لولا ورودها في استعمال مجازي للاستفهام، فهي خارج الاستفهام لاتؤدي معنى الأمر البتة، إذن السياق الذي وردت فيه هو الذي مكنها من إعطاء معنى جديد فضلاً عن المعنى الموضوع له في أصل الوضع.

وهذه هي المعاني الثانوية التي أدتها (هل) ضمن سياقات النص، في حين ذكرت بعض المصادر هذه المعاني على أنها معان أصلية يؤديها الحرف بنفسه، ولو فرقت بين مستوى الاستعمال المجازي للغة ومستوى استعمالها العادي في لغة التعامل اليومي لعلها لم تذكر تلك المعاني على أنها معان حقيقية لـ (هل)، بل هي معان مجازية يتوصل إليها من خلال السياق.

12 - (يَا)

للنداء في كلام العرب ستّة أحرف[148]، وأكثر هذه الأحرف استعمالاً هي (يا) فهي أُمُّ الباب في النداء، و (يا) حرف موضوع لنداء البعيد حقيقةً أو حكماً، وإنما كانت مختصة بالبعيدِ؛ لأنها تنتهي بـ (الألف) مما يسمح للناطق بها أن يمدَّ صوته كما يريد وبحسب حاجته لذلك[149]، وقد ينادى بها القريب توكيداً وزيادة في الانتباه، وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل بينهما

والمتوسط[150]والمراد بالبعيد حكماً النائم والغافل والساهي، وإن كان قريباً من المنادي؛ لأن أي فرد من هؤلاء لا يقبل على المُنادِي إلَّا مع الجهد ورفع الصوت ومدِّه، ومن أمثلة المنادى البعيد:

يا دارَ مَيَّةَ بِالعَلياءِ فَالسَّنَدِ أَقوَت وَطالَ عَلَيها سالِفُ الأَبَدِ[151]

ومن نداء المتوسط بها قوله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ﴾[152]، ومن أمثلة نداء القريب بها قولنا: يا رجل ويا أيها الرجل. وقد حمل سيبويه نداء القريب من المتكلم والملتفت إليه بـ (يا) على معنى التوكيد قائلاً: "كما تقولُ للذي هوَ مقبلٌ عليك بوجهه، مستمعٌ منصتٌ لك: (كذا كان الأمرُ يا أبا فلان) توكيداً" [153]، وزاد الزمخشريُّ معنى العناية بما بعد النداء، قائلاً: "فإذا نودي به القريب المُفَاطِن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معنيّ به جداً" [154]، وقد يراد زيادة شدَّة الانتباه للحديث لأهميته فيصار إلى خطاب المُتَحدَّث معه في أثناء الحديث، وهذا جار حتى اليوم، فحين أنت تُحدِّث وإذا بك تقول لشخص معين: (ياأبا فلان) طالباً منه أن يلتفت إليك بكله. وهذه الإضافات كلها معان ثانوية يضفيها السياق على الجملة.

وقال بعض النحاة إن (يا) تأتي للتنبيه المجرد عندما يليها ما ليس بمنادى[155]كقوله:

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيّانِ مِن جَبَلٍ وَحَبَّذا ساكِنُ الرَّيّانِ مَن كانا[156]

فـ (يا) هنا حرفُ تنبيه لا حرفَ نداء على رأي هؤلاء، وقد نقل عن ابن مالك التفصيل، إذ يرى إن وليها الأمر أو الدعاء فهي للنداء، والمنادى محذوف، لكثرة وقوع النداء قبلهما، وإن وليها: (ليت) أو (ربَّ) أو (حبذا) فهي للتنبيه[157].

ويبدو أن سيبويه كان له رأيٌ آخر في جملة النداء، فسيبويه كان قد قسم الإسناد ثلاثة أصنف - وإن لم يتنبه إلى ذلك الكثيرون -: الإسناد الاسمي، والإسناد الفعلي، والنوع الثالث الإسناد الذي يعتمد على الأداة ويجري مجرى الفعل في تأثيره في الأسماء، وقد جمع تحت هذا النوع: (النداء، الحروف

الخمسة، كم، النفي بـ (لا)، الاستثناء بـ (إلَّا) وما أشبهها) هذه الأصناف الخمسة تتكون الجملة فيها من أداة تعمل هي بنفسها في الاسم الذي تتعلق به كما كان الفعل يعمل في الاسم الذي يتعلق به، وقد عالج سيبويه هذه الموضوعات في أبواب متتابعة تدلُّ على رؤيته الواضحة والصريحة، لأنها قسمٌ قائم برأسه فبدأ بأبواب الحروف الخمسة[158]، وكان عدد أبواب هذا الإسناد خمسة وستين باباً، من ضمنها أبواب النداء والندبة والترخيم، وهذه الأخيرة ملحقة بأبواب النداء[159].

إن تقسيم سيبويه هذا يخلص النحاة من إشكال كبير وقعوا به، حينما قدَّروا أن حرف النداء نائب مناب الفعل (أدعو) ذلك التقدير الذي يخرج الجملة من حقيقتها الطلبية جاعلاً إياها خبرية، وهذا ما لا يريده المتكلم من نطقه بـ (يازيد)، وقد حاول الصبَّان الالتفاف على هذا الواقع بأن ادعى أن الفعل نقل إلى الإنشاء[160] وجوابه هذا لم يصرح به أحد ولا حجَّة له لإثباته، بل هو خروج عن حقيقة وضع اللفظ من غير مسوغ.

تَوَافَقَ فَهمُ بعض المحدثين لطبيعة أسلوب النداء ووظيفته مع فهم سيبويه فيقول: "إن أسلوب النداء ينبني على شيئين، أداة نداء، ومنادى، ومنهما ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدَّر، وليس فيه إسناد، ولايصح عدُّه في الجمل الفعلية – كما قصد النحاة إليه – ولايصح أيضاً عدُّه جملة حتى وإن كانت غير إسنادية...، فليس في مثل قولهم: يازيد، ويارجل، وياعبدالله، وياطالعاً جبلاً، ويارجلاً صالحاً، شيء من إسناد أو تقدير فعل؛ لأن ذلك كله نداء، والنداء تنبيه ولاشيء غيره"[161]. هذا المركب اللفظي هو كتلة واحدة كالكلمة الواحدة في رأي هذا الباحث يراد به التنبيه، وسواء أكنت أوافقه الرأي أم لا، لي ملاحظة عليه؛ فهو يوصلني إلى نتيجة محددة، وهي أن النداء والتنبيه حقيقة واحدة، ولامعنى للفصل بينهما لامن حيث الشكل ولامن حيث المعنى. أما من حيث المعنى فقد بينته، وأما من حيث الشكل فإن النحاة قد اعترضوا على من قال إن (يا) في المواضع الخمسة التي ذكروها للتنبيه وليست للنداء؛ لأن قولهم إنها للنداء يقتضي أن تكون الجملة كلها محذوفة، وهذا فيه

إجحاف، أقول: هذا مرتكز على تصورهم أن (يا) نائبة مناب الفعل الذي ينبغي أن يكون هو العامل في هذه الجملة، أما على تصور سيبويه وبعض النحويين المحدثين فـ (يا) ليست نائبة بل هي المحرِّكُ في جملة النداء، وهي العامل فيها في الاسم، فإذا حذف الاسم بعدها (المنادى) فذلك لضرورات بيانية يقتضيها المقام، لكن النداء يبقى قائماً.

نتائج البحث

بيَّن البحث أن لكل حرف من حروف المعاني معنىً غالباً عليه، ووضح رأي الكوفيين في جواز نيابة الحروف بعضها مكان بعض، وأنَّه يصح تنوع معاني الحرف الواحد، كما أبان البحث مذهب البصريين الذين يرون أنّ الحرف له معنى واحد يعد أصلاً له، وأن سائر المعاني التي يخرج إليها الحرف راجعة إلى ذلك المعنى الأصل، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه، كما خلص البحث إلى أن لكل واحد من حروف المعاني دلالات ومعاني تختلف باختلاف السياقات التي يرد فيها، وقد اختلف العلماء في عدد المعاني التي يؤديها هذا الحرف أو ذاك.

الهوامش والمراجع

(1) الزجاجي، أبوالقاسم: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، مصر: دار العروبة، مطبعة المدني، 1959، ص42 – 43.

(2) السيوطي، عبد الرحمن: **سبب وضع علم العربية**، تحقيق: مروان العطية، الطبعة الأولى، دمشق: دار الهجرة، 1988، ص33 – 34، 43.

(3) الساقي، د. فاضل مصطفى: **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، القاهرة: المطبعة العالمية، 1977، ص35.

(4) المالقيّ، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة زيد بن ثابت، 1975، ص100، المراديّ، حسن بن قاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب، مطابع جامعة الموصل، 1976، ص476، 480. ابن هشام، جمال الدين: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الخامسة، بيروت: دار الفكر، 1979، ص137.

(5) الجنى الداني في حروف المعاني، ص109.

(6) الجنى الداني في حروف المعاني، ص36، 46.

(7) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص143–144.

(8) الجنى الداني في حروف المعاني، ص315–316.

(9) الجنى الداني في حروف المعاني، ص 36، 46، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص143– 144.

(10) الجنى الداني في حروف المعاني، ص46.

(11) أبوعبيدة، معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ج1، الطبعة الأولى، مصر: الناشر محمد سامي الخانجي الكتبي، 1954، ص14.

(12) الجنى الداني في حروف المعاني، ص252، وينظر: ص46، 480.

(13) ابن عصفور، علي بن مؤمن: **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، ج10، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1980، ص511– 512، ابن جنّي، أبوالفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج2، بيروت: عالم الكتب، ص309.

(14) طه: 71.

(15) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص151.

(16) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص861.

(17) عضيمة، محمد عبد الخالق: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، ج3، الطبعة الأولى، مصر: مطبعة السعادة، 1973م، ص446–459.

(18) آل عمران: 52.

(19) الخصائص، ص 306.

(20) الهلالي، هادي عطيّة مطر: **نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً**، الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، 1986، ص160.

(21) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص897.

(22) الصبان، محمد بن علي: **حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج3، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ص133.

(23) الميّاح، رسميّة محمد: **إسناد الفعل**، بغداد: منشورات المجمع العلمي العراقي، 1965، ص147.

(24) نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً، ص173–180.

(25) عوّاد، محمد حسن: **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، الطبعة الأولى، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1982، ص58.

(26) الجنى الداني في حروف المعاني، ص225، الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجليل، 1995، ص270.

(27) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص93، الجنى الداني في حروف المعاني، ص225، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص61 –62.

(28) البقرة: 6.

(29) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص65 – 66.

(30) السجدة: 2–3.

(31) الأعراف: 195.

(32) الرعد: 16.

(33) سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج3، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، 1988، ص169.

(34) الكتاب، ص 189، الأوسي، قيس إسماعيل: **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988، ص321.

(35) عنترة: **ديوانه**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، دمشق: المكتب الإسلامي، 1970، ص186.

(36) الجنى الداني في حروف المعاني، ص225، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص66.

(37) الجنى الداني في حروف المعاني، ص 226.

(38) ابن فارس، أبوالحسين أحمد: **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت: مؤسسة، بدران للطباعة والنشر، 1963م، ص 126، الجنى الداني في حروف المعاني، ص70.

(39) الشعراء الهذليين: **ديوان الهذليين**، تحقيق: أحمد الزين، محمود ابو الوفا، ج1، القاهرة: المكتبة العربية، 1965، ص191، السكري، أبوسعيد: **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار فراج، ج3، القاهرة: طبعة المدني، 1965، ص1122، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص70.

(40) الخصائص، ص110– 111.

(41) الكتاب، ص152، حروف المعاني، ص57، نهر، هادي: **التراكيب اللغوية في العربية**، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1987، ص223.

(42) اللباب في علل البناء والإعراب، ص2/ 50، الكتاب، ص152.

(43) الأنفال: 38.

(44) ابن الناظم، أبوعبد الله بدر الدين: **شرح ألفية ابن مالك**، تصحيح محمد بن سليم اللبابيديّ، بيروت: مطبعة القديس جاورجيوس، 1312هـ، ص271، الرُّمانيّ، أبوالحسن علي: **معاني**

الحروف، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، 1986، ص74.

(45) الأشموني، علي بن محمد: **شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك**، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج3، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، 1955، ص585.

(46) حروف المعاني، ص57، معاني الحروف، ص75، الجنى الداني في حروف المعاني، ص228.

(47) الزخرف: 35.

(48) البقرة: 143.

(49) الفارسي، أبوعلي: **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، بغداد: مطبعة العاني، 1983، ص176، 180، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص37.

(50) النساء: 159.

(51) النساء: 117.

(52) معاني الحروف، ص75، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص34، الإربليّ، علاء الدين بن علي: **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، الطبعة الثانية، النجف الأشرف: المكتبة الحيدريَّة ومطبعتها، 1970، ص117.

(53) يونس: 68.

(54) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص110، الجنى الداني في حروف المعاني، ص234، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص39.

(55) الأعلى: 9.

(56) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص110، الجنى الداني في حروف المعاني، ص232، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص39.

(57) معاني الحروف، ص77.

(58) أولمان، ستيفن: **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال محمد بشر، الطبعة العاشرة، مكتبة الشباب، 1986، ص131.

(59) حروف المعاني، ص58، معاني الحروف، ص71، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص112، الجنى الداني في حروف المعاني، ص235.

(60) ابن يعيش موفق الدين: **شرح المفصل**، ج8، بيروت: عالم الكتب، ص143.

(61) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص112، الزركشي، بدرالدين: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ج4، دار إحياء الكتب العربية، ص223.

(62) البقرة: 184.

(63) الحديد: 16.

(64) رضيّ الدين الأستراباذي: **شرح الكافية**، تعليق: يوسف حسن عمر، ج4، طهران: الناشر مؤسسة الصادق، 1978، ص23، البرهان: 4/ 225.

(65) شرح الكافية، ص23، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص205.

(66) البيت مختلف في نسبته، ينظر: شرح المفصل، ج 8، ص75، الجنى الداني في حروف المعاني، ص236، البغدادي، عبد القاهر: **خزَانة الأَدَبِ ولب لبابِ لسان العربِ**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج5، الطبعة الأولى، مصر: مطبعة المدني، 1986، ص427.

(67) حروف المعاني، ص58، معاني الحروف، ص73، ابن سيده، أبوالحسن علي: **المخصص**، ص55.

(68) ابن أبي طالب، مكيّ: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، ج1، بغداد: مطبعة سلمان الأعظميّ، 1975، ص144-145، الجنى الداني في حروف المعاني، ص24-242، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص54.

(69) آل عمران: 73.

(70) الجنى الداني في حروف المعاني، ص242، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص54.

(71) الجنى الداني في حروف المعاني، ص245.

(72) الكتاب، ص184، الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني: **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، 1972، ص 175، حروف المعاني، ص51، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص131.

(73) الكهف: 19.

(74) الكتاب، ص184، اللمع في العربية، ص 175، حروف المعاني، ص51

(75) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص132-133، الجنى الداني في حروف المعاني، ص245، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص88-90

(76) طه: 44.

(77) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص132، الجنى الداني في حروف المعاني، ص246، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص91.

(78) الجنى الداني في حروف المعاني، ص 245، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 92 -93.

(79) ابن عصفور، علي بن مؤمن: **المقرَّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، الطبعة الأولى، ج1، بغداد: مطبعة العاني، 1971، ص263، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 133، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص93.

(80) أبوالبقاء العكبريّ، محب الدين عبد الله بن الحسين: **اللباب في علل البناء والإعراب**،

تحقيق: غازي مختار طليمات، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1995، ص424، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 94.

(81) الجنى الداني في حروف المعاني، ص 248.

(82) الأصول في النحو، ص57، اللمع في العربية، ص176، معاني الحروف، ص 94، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 153 – 154، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 253.

(83) الأنبياء: 26.

(84) معاني الحروف، ص 94.

(85) الأعلى: 14– 16.

(86) الجنى الداني في حروف المعاني، ص 253، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص152.

(87) حروف المعاني، ص 79– 81، الجنى الداني في حروف المعاني، ص260– 265، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 196–200.

(88) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص370، الجنى الداني في حروف المعاني، ص265، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 198–199.

(89) ديوان، ص371، والبيت في الديوان بلفظ (أأن ترسمت. . .).

(90) شرح المفصل، ص41.

(91) الجنى الداني في حروف المعاني، ص264.

(92) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 157.

(93) حروف المعاني، ص 12، معاني الحروف، ص 96، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 388، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 266.

(94) الروم: 2–4.

(95) البقرة: 179.

(96) حروف المعاني، ص12، معاني الحروف، ص 96، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 388، الجنى الداني في حروف المعاني، ص266.

(97) معاني الحروف، ص96، أسرار العربية، ص 235، اللباب في علل البناء والإعراب، ص358.

(98) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 388.

(99) الجنى الداني في حروف المعاني، ص 268.

(100) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص132.

(101) حروف المعاني، ص 83، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص391، الجنى الداني في حروف المعاني، ص266، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص223.

(102) الأعراف: 38.

(103) شرح الكافية، ص279، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 266

(104) معاني الحروف، ص68، شرح الكافية، ص444، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 269، 273.

(105) شرح الكافية، ص 444.

(106) شرح المفصل، ص147.

(107) ديوان، ص 19.

(108) ديوانه، ص 56.

(109) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص392-393.

(110) الجنى الداني في حروف المعاني، ص272.

(111) ديوان، ص254، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ص 315.

(112) معاني الحروف، ص 99-100، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص215، الجنى الداني في حروف المعاني، ص276.

(113) مختلف في نسبته، فيروى للنابغة الجعدي، ولقيس بن الخطيم، ولعبد الله بن معاوية، ويروى بلفظ (يضرَّ وينفعا)، ديوان، ص246، قيس بن الخطيم، ديوان، ص 80، خزَانة الأَدَب ولبّ لباب لسان العرب، ص498.

(114) معاني الحروف، ص99-100، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص215، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 277.

(115) النحل: 70.

(116) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ص 114.

(117) شرح ديوان، ص 286.

(118) الحديد: 23.

(119) البغداديات، (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)، ص195- 196.

(120) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص215-216، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 242.

(121) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 242.

(122) ديوان، ص 467.

(123) الحشر: 7.

(124) الجامع لأحكام القرآن، ص242

(125) الكتاب، ص224، المقتضب، ص44، ج4، ص136-137، 140، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص370.

(126) البقرة: 253.

(127) فاطر: 2.

(128) البقرة: 19.

(129) التوبة: 38.

(130) الزمر: 22.

(131) فاطر: 40.

(132) حروف المعاني، ص50، 76، 82، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص322-325، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 314-323

(133) الكتاب، ص 224- 225.

(134) الخصائص، ص110- 111.

(135) اللمع في العربية، ص 149.

(136) دور الكلمة في اللغة، ص141.

(137) الكتاب، ص225.

(138) الشورى: 45.

(139) حروف المعاني، ص2، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص406 - 407، الجنى الداني في حروف المعاني، ص339 - 341

(140) الكتاب، ص100، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص406-407، الجنى الداني في حروف المعاني، ص340-341

(141) الإنسان: 1.

(142) زيد الخيل، ديوان، صنعه، ص100، اللمع في العربية، ص360، الجنى الداني في حروف المعاني، ص340، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص460.

(143) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص460.

(144) شرح ديوان، ص57.

(145) ديوان، ص27، وينظر: أبوبكر بن أيوب البطليوسي: **شرح الأشعار الستة الجاهلية**، تحقيق: ناصيف سليمان عواد، لطفي التومي، بيروت: منشورات المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، 2008، ص 258.

(146) الأمالي الشجريَّة، ص 264.

(147) المائدة: 91.

(148) الأصول في النحو، ص400.

(149) الكتاب، ص 229-230، المقتضب، ص233، حروف المعاني، ص19.

(150) معاني الحروف، ص92، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص451-452، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 349-350.

(151) ديوان، ص37.

(152) هود: 51.

(153) الكتاب، ص 232.

(154) الكتاب، ص224.

(155) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص452-453، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 349-350، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 488-489.

(156) جرير، ديوان، ص 493.

(157) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص452-453، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 349- 350.

(158) الكتاب، ص 131-347.

(159) البكّاء، محمد كاظم: **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي**، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، 1989، ص91- 96، 382- 421.

(160) الصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه الشواهد للعينيّ**، ط1، ج3، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997، ص133.

(161) المخزومي، مهدي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، بيروت: دار الرائد العربي، 1986، ص 304.

Modal Particles and their Multiple Main and Secondary Semantics

Munira Alfreji

This research examines the function of dual meaning letters through a combination of the functional meanings and external meanings. It shows how to look at multi-meaning letters and investigates dual letters, giving examples from the Holy Qura'an and Pre-Islamic Poetry. I used the letter and its location and the effect of speech levels in using vocabularies taking into consideration the variations of speech levels, how they affect the singular meaning and how syntacticians anticipate the meaning in the light of variations. I show the syntacticians' opinions of multi-meaning letters and the importance of reviewing the multi-meanings of one letter.